ارتفعت حدة التوتر جراء «مسيرة الأعلام» التي سيقوم بها المستوطنون في القدس المحتلة اليوم الثلاثاء، مع تبليغ مصر الجانبين الاميركي والإسرائيلي باستعدادات هجومية لحركتي «حماس» و«الجهاد الإسلامي» إذا تم انتهاك بنود التهدئة بين الاحتلال والمقاومة الفلسطينية

مسيرة الأعلام القدس تواجه العصابات

الاحتلال يحول المدينة إلى ثكنة عسكرية... و«حماس» و«الجهاد» تستعدان عسكرياً

القدس المحتلة ، القاهرة، رام الله
العربي الجديد

يستعد الفلسطينيون، والمقدسيون خصوصاً، لـ«يوم الغضب»، بمواجهة عصابات المستوطنين، المدعومين من قوات الاحتلال الإسرائيلي، بعد السماح للمستوطنين بالقيام بـ«مسيرة الأعلام» اليوم الثلاثاء، التي كانت المقاومة الفلسطينية أوقفت نسختها السابقة عندما وجهت ضربة صاروخية شملت مناطق عدة خاضعة للاحتلال بما في ذلك القدس.

وفيما كانت الفصائل الفلسطينية، وبينها «فتح» و«حماس»، دعت إلى «يوم غضب» في القدس وجميع الأراضي المحتلة، لمنع المستوطنين من إقامة «مسيرة الأعلام» اليوم، محذرة من الاعتداء على الأقصى، وداعية للتوافد إلى القدس والأقصى، كانت السلطات الإسرائيلية تحول القدس المحتلة إلى ثكنة عسكرية، مخافة أن تنفجر الأوضاع مجدداً، خصوصاً مع إدراكها أن استفزازات المستوطنين والممارسات الأمنية تشبه الأجواء التي سبقت انفجار الغضب الفلسطيني في مايو/أيار الماضي، والعدوان الإسرائيلي على غزة. ومن المقرر، بحسب الاتفاق بين الشرطة الإسرائيلية ومنظمي المسيرة، أن تنطلق المسيرة الاستفزازية من شارع «هنفيفيم» في الشطر الغربي من مدينة القدس، ثم تمر بشارع السلطان سليمان الموصل لباب العامود، حيث سيؤدي المستوطنون هناك «رقصة الأعلام». ومن ضمن مسار المسيرة، سيدخل المستوطنون إلى البلدة القديمة من باب الخليل باتجاه حائط البراق. وسيمر قسم من المشاركين في المسيرة الاستفزازية في الحي الإسلامي، وقسم آخر في الحي اليهودي. وكشفت مصادر مصرية مطلعة لـ«العربي الجديد» عن جهد مصري حثيث لمنع انفجار الأوضاع مجدداً بسبب «مسيرة الأعلام»، خصوصاً في ظل رسائل الفصائل في قطاع غزة بالرد بالتصعيد، حال حدوث أية انتهاكات تخالف المتفق عليه في قرار وقف إطلاق النار. وأوضحت أن حركتي «حماس» و«الجهاد الإسلامي» اتخذتا استعدادات هجومية بالفعل منذ ليلة الأحد الماضي، وهو ما أبلغته مصر للجانبين الأميركي والإسرائيلي. واستدركت المصادر أن هناك في الجانب الإسرائيلي أجهزة تدرك جيداً قراءة الرسائل، مرجحة في الوقت ذاته اتخاذ إجراءات من شأنها عدم وقوع صدام جديد في الوقت الراهن.

ووسط توقعات بانفجار الأوضاع في القدس المحتلة اليوم الثلاثاء بسبب «مسيرة الأعلام» الاستفزازية بمناسبة ذكرى ضم الاحتلال للمدينة، حولت شرطة الاحتلال القدس إلى ثكنة عسكرية، عبر إغلاق عدد من الشوارع الرئيسية، خصوصاً في محيط البلدة القديمة، ونشر أكثر من خمسة آلاف عنصر في المدينة، من بينهم ألفا عنصر سيواكبون مسار المسيرة لتأمين حماية المستوطنين، في حين ستتولى الأعداد الأخرى مواجهة المقدسيين الذين أكدوا اعتزامهم التصدي لها. وعقد المفتش العام للشرطة الإسرائيلية، يعقوب شبتاي، أمس الإثنين، جلسة تقييم للأوضاع عشية ما يسمى «مسيرة الأعلام»، وذلك بمشاركة كبار الضباط في الشرطة، لتقدم بعدها التوصيات والتقييمات إلى وزير الأمن الداخلي الإسرائيلي الجديد عومر بارليف. وذكر موقع «عرب 48» أنه تم، خلال الجلسة، استعراض الخطة التنفيذية لـ«مسيرة الأعلام»، التي دعا إليها حزب «الصهيونية الدينية» وحركة «إم ترتسو» اليمينية المتطرفة. وأعلن بارليف، أمس، السماح للمستوطنين بما أسماه «زيارة» المسجد الأقصى اليوم، قبيل انطلاق المسيرة، وتمكين المشاركين فيها من الوصول إلى ساحة البراق، حيث سيقام هناك «الاحتفال المركزي» بمشاركة وزراء وأعضاء كنيست وكبار الحاخامات. وأكدت حركات شبابية وقوى وطنية وإسلامية عزمها التصدي للمسيرة، محذرة من مغبة السماح للمستوطنين باقتحام المسجد الأقصى. وشددت على أن القيود، التي أعلنتها شرطة الاحتلال، لن تمنعهم من مواجهتها والحيلولة دون المس بالمسجد الأقصى. وتوقع نشطاء مقدسيون، تحدثوا لـ«العربي الجديد»، أن يسبق المسيرة حملة جديدة من الاعتقالات، قد تطاول العشرات منهم كما جرت العادة، حيث يتم احتجازهم لمدة يومين، ثم يطلق سراحهم لاحقاً بشروط، بينها الحبس المنزلي والإبعاد لأيام. لكن الاعتقالات والاستدعاءات، كما أكدوا، لن تمنعهم وتمنع غيرهم من التواجد قرب ساحة باب العامود. وقال مدير المسجد الأقصى الشيخ عمر الكسواني، لـ«العربي الجديد»، إن «إدارة الأوقاف الإسلامية في القدس اتخذت كافة التدابير اللازمة للقيام بواجباتها ومسؤوليتها حيال الدفاع عن الأقصى ومنع أي تعديات عليه». وحذر من أن الأوضاع في القدس والأقصى تنذر بمخاطر كبيرة، وعلى الحكومة الإسرائيلية تحمل تبعات ونتائج أي تصعيد، قد يبادر المستوطنون إليه. وأكد رئيس الهيئة الإسلامية العليا في القدس الشيخ عكرمة صبري، لـ«العربي الجديد»، وجوب الدفاع عن المسجد الأقصى «الذي يشكل جزءاً هاماً ورئيسياً من عقيدة المسلمين في العالم قاطبة». وقال القيادي في حركة «فتح» حاتم عبد القادر، في حديث لـ«العربي الجديد»، إن «الحركة، ومن خلفها أبناء الشعب الفلسطيني في القدس وخارجها، سيقومون بدورهم المعهود في الدفاع عن قدسهم وأقصاهم»، محذراً من جرّ المنطقة كلها إلى دوامة جديدة من المواجهة. واعتبرت وزارة الخارجية الفلسطينية، في بيان أمس الإثنين، أن «مسيرة الأعلام التي ينوي اليمين المتطرف تنظيمها في شوارع القدس المحتلة، بما فيها البلدة القديمة، تهديد مباشر للجهود المبذولة لوقف العدوان على الشعب الفلسطيني». وحذرت من مغبة إجراء هذه المسيرة الاستفزازية، ومخاطرها ونتائجها على الجهود المبذولة لتثبيت التهدئة ووقف العدوان، وجهود إحياء عملية السلام. ووصفت المسيرة بأنها امتداد لعدوان الاحتلال المتواصل ضد المدينة ومقدساتها ومواطنيها، وجزء لا يتجزأ من عمليات أسرلة وتهويد القدس المحتلة. وكانت «حماس» دعت، في بيان أمس الأول، إلى أن يكون الثلاثاء يوم تفجير ورباط نحو المسجد الأقصى، ويوم غضب وتحدٍ للمحتل، فيما أعلنت لجنة المتابعة للقوى الوطنية والإسلامية، في بيان، «يوم الثلاثاء 15 يونيو/حزيران (الحالي)، يوم غضب فلسطيني عارم في القدس والضفة الغربية، وقطاع غزة والداخل، لتنتفض فلسطين كلها وشعبها في الداخل والشتات وتحت العلم الفلسطيني نصرة للقدس، وحماية لها ولأحيائها، وللمسجد الأقصى».

وحذرت «كتائب الشهيد أبو علي مصطفى»، الجناح المسلح لـ«الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين»، في بيان أمس، من أن «محاولات الاستفزاز المستمرة من قبل قادة العدو وقطعان مستوطنيه، لعب بالنار، وتجاوز خطير لا يمكن السكوت عنه». وقبل ساعات من مسيرة الأعلام»، اقتحمت مجموعة من المستوطنين ساحات المسجد الأقصى من جهة باب المغاربة بحماية مشددة من شرطة الاحتلال، التي واصلت فرض قيود على دخول الفلسطينيين للمسجد ومنعهم من التنقل بحرية في ساحات الحرم.

إخطارات لتنفيذ عمليات هدم

هدمت قوات الاحتلال، أمس الإثنين، عدة مخازن ومنشآت صناعية، كانت قد اخطرت أصحابها بإزالتها أواخر الشهر الماضي، في قرية دير شرف غرب مدينة نابلس شمال الضفة الغربية وشمال القدس المحتلة. في موازاة ذلك نفذت طواقم من بلدية الاحتلال في القدس حملة مداهمة لمنازل في حي البستان جنوب القدس، وسلمت أصحابها استدعاءات للمثول والتحقيق. وأوضح عضو لجنة الدفاع عن حي البستان فخري أبو ذياب بأن هذه الاستدعاءات تشير الى اعتزام الاحتلال تنفيذ عمليات هدم للمنازل.

يتوقع أن تتجدد المواجهات اليوم بين قوات الاحتلال والفلسطينيين (خالد ذيبون/فرانس برس)

مصر تطالب إسرائيل بتسريع إرسال الوفد الأمني
تحركات لاستئناف مفاوضات صفقة الأسرى

القاهرة ـ **العربي الجديد**

قالت مصادر مصرية خاصة مطلعة على الوساطة التي تقودها القاهرة بين الفصائل الفلسطينية والاحتلال الإسرائيلي، في حديث مع «العربي الجديد» إنّ المسؤولين في جهاز المخابرات المصرية يسعون خلال الساعات المقبلة إلى إحياء مسار مفاوضات صفقة الأسرى بين حركة «حماس» وسلطات الاحتلال، بعد تعطل طرأ على مسار الصفقة خلال الأيام الماضية، التي شهدت ارتباكاً داخلياً في إسرائيل بعد رحيل حكومة بنيامين نتنياهو.

وأضافت المصادر لـ«العربي الجديد» أنّ «المسؤولين في القاهرة يعولون على أهمية ملف صفقة الأسرى بالنسبة للحكومة الائتلافية الجديدة في إسرائيل، لترسيخ أقدامها أمام الشارع الإسرائيلي». وأوضحت أنّ ملف صفقة الأسرى هو الذي يتبقى للقاهرة لتحقيق إنجاز فيه، بناء على التفويض الأميركي من إدارة الرئيس جو بايدن، لافتة إلى أن المسؤولين في جهاز المخابرات العامة بعثوا، مساء أمس الأول، برسالة جديدة للجانب الإسرائيلي يستعجلون فيها وصول وفد أمني، كان مقرراً وصوله مطلع الأسبوع الحالي، لبحث عدد من الملفات، على رأسها صفقة الأسرى، والبدء في مفاوضات غير مباشرة، مع وفد ذي طابع عسكري من حركة «حماس». وأشارت المصادر إلى أنّه تأجل وصول الوفد العسكري التابع للحركة، والمخول له إدارة ملف صفقة الأسرى، إلى القاهرة، في أعقاب التأجيل الإسرائيلي، مشيرة، في الوقت ذاته، إلى أنّ «حماس» أكدت في رسالة للجانب المصري أنّ مواعيد التفاوض لن تكون خاضعة بشكل مطلق للجانب الإسرائيلي يحددها حين يشاء، وأنّه إذا كان الأمر متاحاً في الوقت الراهن، تقديراً للوساطة المصرية، فربما يجري إغلاق هذا الملف مؤقتاً، إلى حين تحديد موعد آخر من جانب قيادتي «حماس» وكتائب القسام. وأكدت الحركة، بحسب المصادر، أنّها ليست في حالة تعجل، وأنّ الضغط الأساسي هو على حكومة الاحتلال وأنّ عليها التسريع في إتمام الصفقة وكشفت المصادر أنّ الجانب المصري قدم تسهيلات لقطاع غزة أخيراً من أجل تسريع إتمام الصفقة واستمرار التهاوب «حماس» مع دور القاهرة. وأشارت إلى أنّ آخر تلك التسهيلات هو السماح بتصدير السيارات الجديدة والمستعملة عبر معبر رفح، لافتة، في الوقت ذاته، إلى أن التسهيلات المصرية لن تكون خاضعة للملاحظات الإسرائيلية طالما كان التعطيل من جانب تل أبيب، وفي ظل حالة التجاوب الكبير من الفصائل في غزة مع الدور والوساطة المصرية. ورجحت المصادر استئناف مفاوضات الأسرى، الأسبوع المقبل.

> قدمت مصر تسهيلات لغزة من أجل تسريع إتمام صفقة الأسرى

الحكومة الإسرائيلية الجديدة تتسلم مهامها

القدس المحتلة، رام الله
العربي الجديد

في المرة السابقة التي خسر فيها منصب رئيس الوزراء في عام 1999، أنهى بنيامين نتنياهو ولايته وهو يحمل كأساً من النبيذ، ويوجه عبارات الترحيب بزعيم حزب «العمل» في ذلك الحين إيهود باراك، الذي هزمه في الانتخابات. لم يتكرر هذا المشهد أمس الإثنين، بعدما رفض نتنياهو المشاركة في مراسم تسليم السلطة إلى خليفته نفتالي بينت، الذي حصلت حكومته على دعم 60 نائباً في الكنيست، مساء أول من أمس الأربعاء. وبدأت أول حكومة إسرائيلية لا يقودها نتنياهو منذ 12 عاماً أعمالها، أمس الإثنين، على الرغم من أنها لن تحيد عن سياساته العنصرية وستستكمل مسار رئيس الوزراء السابق، لا بل إنها افتتحت عهدها بامتياز عليه بالتطرف. وبينما كان قادة دول عدة يهنئون بوصول الحكومة الجديدة التي يرأسها بداية زعيم حزب «يمينا» اليميني نفتالي بينت لمدة عامين، ثم رئيس حزب «يش عتيد» يئير لبيد، كان الفلسطينيون يؤكدون أنّ «الحكومة الإسرائيلية الجديدة ليست أقل سوءاً من سابقاتها»، على الرغم من الترحيب بمغادرة نتنياهو. ورفض نتنياهو تسليم السلطة إلى خلفه بينت بمراسم احتفالية، لكن الأول اجتمع مع الثاني لإطلاعه على أنماط العمل الخاصة بديوان رئيس الحكومة واليات التواصل مع قادة الأجهزة السرية التي تخضع مباشرة لإشراف رئيس الحكومة، وذلك من دون مراسم تسليم وتسلم. وعادة ما تجري مثل هذه المراسم بأجواء احتفالية. في الأثناء، تسلم وزراء الحكومة الجديدة وعددهم 26، أمس، مناصبهم من أسلافهم، قبل أن يتوجهوا إلى ديوان رئيس دولة الاحتلال رؤوفين ريفلين، لالتقاط الصورة التذكارية التقليدية.

وحول رفض نتنياهو تسليم السلطة بمراسم احتفالية، قال توباز لوك، المساعد البارز لنتنياهو، لإذاعة جيش الاحتلال: «هذا فقط ما يحدث، الحكومة الجديدة تتلقى تقارير من مستشاري نتنياهو الدبلوماسيين والأمنيين لضمان تسليم السلطة بسلاسة». وأضاف أن نتنياهو «لديه كل الدوافع للإطاحة بهذه الحكومة الخطيرة بأسرع ما يمكن». وامتنع لوك عن الإفصاح عن استراتيجية نتنياهو للعودة. وجمع نتنياهو، أمس الإثنين، بصفته رئيس المعارضة، رؤساء أحزاب «كتلة اليمين» الموالية له وتوعد مجدداً بإسقاط الحكومة الإسرائيلية الجديدة بأسرع ما يمكن، وشدد على أنه «يرى نقاط الضعف في الحكومة»، مطالباً بـ«انضباط صارم» لضبط عمل كتل المعارضة في مسعى للعودة إلى الحكم سريعاً. وفي ظلّ هذه التغييرات في الساحة السياسية لدولة الاحتلال، لم يعبأ الفلسطينيون بتغيير الحكومة الإسرائيلية. وفي السياق، قال رئيس الوزراء الفلسطيني محمد اشتية، أمس الإثنين: «لا نعتبر الحكومة الإسرائيلية الجديدة أقل سوءاً من سابقاتها»، مديناً إعلان بينت دعم الاستيطان، وجدد التأكيد على أن الشعب الفلسطيني سيواصل تصديه لتلك المحاولات. وقال اشتية في كلمة له في مستهل الجلسة الأسبوعية للحكومة الفلسطينية بمدينة رام الله: «بمغادرة نتنياهو كرسي الحكم في إسرائيل بعد 12 عاماً متواصلة من مكوثه، تكون قد انطوت واحدة من أسوأ المحطات في تاريخ الصراع، ولا تماثلها بالسوء سوى فترة الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب قبل أن يطاح به في صندوق الاقتراع». وشدد اشتية على أنه «لا يوجد للحكومة الإسرائيلية أي مستقبل إن لم تأخذ بالاعتبار حقوق الشعب الفلسطيني، والمطلوب منها أن تبدأ العمل على إنهاء الاحتلال وأن تعترف بحقوق الشعب الفلسطيني».

أما وزارة الخارجية الفلسطينية، فقالت في بيان إن وصف الحكومة الإسرائيلية الجديدة بأنها «حكومة تغيير غير دقيق، إلا إذا كان المقصود بالتغيير إزاحة نتنياهو». أما بالنسبة لسياسات بينت، فقالت الوزارة «إنها لن تتغير إن لم نشاهد أسوأ منها» من فترة نتنياهو. من جهته، قال الناطق باسم حركة «حماس» سامي أبو زهري، في تغريدة عبر تويتر: «لا نعول على أي تغيير في حكومات الاحتلال، فهي موحدة على سياسة القتل ومصادرة الحقوق الفلسطينية». واعتبر أن «سقوط نتنياهو هو أحد التداعيات المتلاحقة لانتصار المقاومة في معركة سيف القدس».

في المقابل، هنأ الرئيس الأميركي جو بايدن بينت ولبيد. وقال في بيان، مساء الأحد، إنه «يتطلع إلى العمل» مع بينت «لتعزيز كل أوجه العلاقة الطويلة والوثيقة بين بلدينا». وأضاف أن «الولايات المتحدة تبقى داعماً ثابتاً لأمن إسرائيل. إن إدارتي ملتزمة بالكامل بالعمل مع الحكومة الإسرائيلية الجديدة للدفع قدماً بالأمن والاستقرار والسلام بالنسبة إلى الإسرائيليين والفلسطينيين والشعوب في أرجاء المنطقة». وسارع بينت إلى الردّ عبر تويتر، كاتباً «شكراً سيدي الرئيس. أتطلع إلى العمل معكم من أجل تعزيز العلاقات بين بلدينا». ولاحقاً، قال البيت الأبيض إن بايدن وبينت تحدثا هاتفياً، موضحاً في بيان، أن «الزعيمين اتفقا على أنهما وفريقيهما سيتشاورون عن كثب بشأن كل الأمور المتعلقة بالأمن الإقليمي، بما في ذلك إيران». بدوره، هنأ وزير الدفاع الأميركي لويد أوستن نظيره الإسرائيلي بيني غانتس. وأورد بيان للبنتاغون أن أوستن «يتطلع إلى مواصلة التعاون المهم والحوار مع الوزير غانتس بهدف تعميق الشراكة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة وإسرائيل». وأضاف البيان أن «التزام الولايات المتحدة حيال أمن إسرائيل يبقى راسخاً».

في غضون ذلك، ذكر موقع سلطة البث الإسرائيلي، أمس، أنّ أوساطاً في الحزب الديمقراطي الأميركي دعت بينت إلى فتح «صفحة جديدة» مع الحزب. ونقل الموقع عن مصادر في الحزب قولها إنه على الرغم من إدراكها طابع المواقف المتشددة التي يتبناها بينت، كالاستيطان وضم الأراضي الفلسطينية، إلا أنها معنية بفتح صفحة جديدة معه. وفي هذا الإطار، وفي لقاء جمعه بموظفي وزارة الخارجية، تعهد يئير لبيد، الذي تسلم الوزارة، بتحسين العلاقات مع الحزب الديمقراطي الأميركي، وإنهاء «التعامل العدائي» مع أوروبا الذي اتهم بنيامين نتنياهو بتعزيزه.

كذلك، هنأ كل من رئيس المجلس الأوروبي شارل ميشال والمستشارة الألمانية أنجيلا ميركل ورئيس الوزراء الكندي جاستن ترودو ووزير الخارجية البريطاني دومينيك راب، رئيس الوزراء الإسرائيلي الجديد. فيما أكدت فرنسا على لسان وزير خارجيتها جان إيف لودريان «التزامها الراسخ بأمن دولة إسرائيل، وتصميمها على العمل معها للحفاظ على الأمن والاستقرار الإقليميين». كما كتب الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في رسالة نشرها الكرملين متوجهاً إلى بينت بعدما هنأه، أن «التعاون الروسي الإسرائيلي سيعزز السلام والأمن والاستقرار في الشرق الأوسط». أما إيران، فاعتبرت أن سياسة إسرائيل لن تتغير بمجيء حكومة جديدة. ونقلت وكالة أنباء الطلبة عن المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية سعيد خطيب زاده قوله إن إيران لا تتوقع تغييراً في السياسة الخارجية والأمنية لإسرائيل مع تشكيل حكومة جديدة فيها.

> رفض نتنياهو تسليم السلطة إلى بينت بمراسم احتفالية
>
> أشتية: الحكومة الجديدة ليست أقل سوءاً من سابقاتها

زلفة وعكا تشكوان الاعتقال التعسفي

حيفا ـ **ناهد دربس**

أطلقت سلطات الاحتلال الإسرائيلي، أمس الإثنين، سراح مواطنين فلسطينيين فقط من قرية زلفة في وادي عارة، جنوبي مدينة حيفا، في الداخل الفلسطيني المحتل عام 48، فيما تواصل احتجاز المئات من فلسطينيي الداخل، الذين هبّوا في شهر مايو/ أيار الماضي، احتجاجاً على تزايد القمع الإسرائيلي في حقهم، ونصرة للقدس والمسجد الأقصى وحيّ الشيخ جراح في المدينة، والذي يهدد الاحتلال سكانه بالتهجير، ورفضاً للعدوان على قطاع غزة. كما تواصل سلطات الاحتلال عمليات المداهمة وتنفيذ الاعتقالات في الداخل الفلسطيني، والتي تستهدف الشباب خصوصاً. وتجمع ذوو المعتقلين في زلفة، أمس، أمام محكمة الاحتلال المركزية في حيفا، ومعهم المتضامنون ومحامون، وسط دعوات كانت قد أطلقت، أول من أمس، للتضامن مع معتقلي زلفة، ودعوات أخرى للتضامن اليوم.

ونظرت محكمة الاحتلال في حيفا، أمس، في 13 ملفاً لمعتقلين من قرية زلفة، حيث قرّرت إطلاق سراح اثنين منهم. وكانت قوات الاحتلال قد اعتقلت 19 مواطناً فلسطينياً من القرية خلال الهبّة الأخيرة لفلسطينيي الداخل. وبالتوازي، اعتقلت شرطة الاحتلال، أمس، شابين فلسطينيين من مدينة عكا، ليرتفع إلى 37 معتقلاً من المدينة، منذ الأحداث الأخيرة. من جهتها، قدّمت النيابة العامة الإسرائيلية لائحة اتهام ضد ستة شبان من يافا بتهمة الاعتداء على جندي للاحتلال خلال الهبّة. وتنسب شرطة الاحتلال للمعتقلين شبهات إلقاء حجارة على يهود إسرائيليين، معظمهم من الجماعات المتطرفة. وتتواصل حملة الاعتقالات التي تشنها الشرطة الإسرائيلية في عكا. وتداهم الشرطة والاستخبارات الإسرائيلية، المنازل في مدينة، في منتصف الليل وفي ساعات الفجر، بأعداد كبيرة لعناصرها، لاعتقال الشبان. ومنذ التظاهرات التي نظمها فلسطينيو الداخل من أجل الأقصى والشيخ جراح، اعتقل أكثر من 150 فلسطينياً من عكا، وسط تحقيقات يشارك فيها جهاز «الشاباك»، وتستغل حالة الطوارئ.

واعتبر الشيخ عباس ذكور، من اللجنة الشعبية في عكا، والذي كان نجله عبد الله قد اعتقل، أن «الشرطة والشاباك من خلفهما، لا يتوجهون إلى العنوان الصحيح. هم يريدون تلقين درس لكلّ مواطن عربي بسبب الأحداث التي وقعت في عكا. نحن نؤيد خروج الناس من بيوتهم للتظاهر والتضامن مع الأقصى والشيخ جرّاح، وإن كنا نرفض إشعال الحرائق وتكسير الممتلكات، لكن هذا لا يعطي الحق للشرطة الإسرائيلية لتتصرف كما تفعل اليوم». وأضاف: «لم يبق بيت، ولم تبق عائلة، إلا وحصلت فيها عملية اعتقال أو مداهمة، من أجل دبّ الرعب والخوف في قلوب الأمهات والأبناء». واعتبر أن «أي يهودي لا يستطيع أن يقول لي أن أنسلخ عن شعبي وعن عقيدتي، وعن أمتي». من جهته، قال نائب رئيس المجلس المحلي في طلعة عارة نبيل أمارة إن «هناك موقوفين لليوم الـ10 من قرية زلفة، هناك 10 معتقلين بسبب هبّة القدس والحرب على غزة، وبسبب التظاهرات، تنسب إليهم شبهات أمنية وجنائية، ويصعب على المحامين حتى اليوم أن يلتقوا بهم أو يطلعوا على ملفات التحقيق معهم»، مؤكداً دعم المجلس والأهالي للمعتقلين «حتى الرمق الأخير». وروى عبد الله موسى زيناوي، والد المعتقل عمر، كيف اعتقلت قوات الاحتلال نجله من مطعمه واقتادته إلى قسم الشرطة، معرباً عن أمله في حصول تطور جيد بعدما أمنت العائلة محامياً له. وقال: «الشبهة هي (اللينش)، أي الاعتداء على مواطن أو عائلة يهودية، لقد قلت لابني ارفع رأسك إلى الأعلى».

دعوة للنفير وقفة احتجاجية اليوم تضامنا مع المعتقلين (العربي الجديد)

وعقدت اللجنة الشبابية لمتابعة معتقلي عكا، عبر صفحتها على موقع «فيسبوك» للتضامن وتنفيذ وقفة احتجاجية، اليوم الثلاثاء، مع معتقلي عكا أمام محكمة حيفا. ودعت اللجنة في بيانها إلى «تلبية نداء أسرانا البواسل في سجون الاحتلال».

شرق غرب

سامح شكري في الدوحة

أجرى نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية القطري الشيخ محمد بن عبد الرحمن آل ثاني (الصورة)، ونظيره المصري سامح شكري، في الدوحة أمس الإثنين، جلسة مباحثات رسمية، وذلك في أول زيارة لوزير خارجية مصري إلى قطر منذ توتر العلاقات بين البلدين عام 2013. وشدد الطرفان، بحسب بيان للخارجية القطرية، على أهمية تنسيق الجهود الإقليمية للتوصل إلى حلول تضمن أمن واستقرار المنطقة، وتشجع على التعاون المشترك.
(العربي الجديد)

«الأطلسي» يبحث مع قطر تدريب الأفغان

قال ثلاثة مسؤولين غربيين كبار، أمس الإثنين، إن مسؤولين في مجال الأمن، تحت قيادة حلف شمال الأطلسي، تواصلوا مع الدوحة لتوفير قاعدة يمكن استخدامها لتدريب القوات الخاصة الأفغانية في إطار التزام استراتيجي بعد انسحاب القوات الأجنبية من أفغانستان. وقال مسؤول أمني غربي في كابول: «نجري محادثات لتخصيص قاعدة في قطر لإقامة ساحة تدريب حصرية لكبار عناصر القوات الأفغانية».
(رويترز)

الرئيس الألماني في إسرائيل قريباً

يزور الرئيس الألماني فرانك فالتر شتاينماير (الصورة) إسرائيل قريباً لإجراء محادثات مع الحكومة الجديدة بعد رحيل بنيامين نتنياهو. وذكرت الرئاسة الألمانية، في بيان أمس الإثنين، أن شتاينماير يعتزم، خلال الزيارة، المقررة من 30 يونيو/حزيران الحالي إلى 2 يوليو/تموز المقبل، «تعزيز الصداقة والعلاقات المميزة بين ألمانيا وإسرائيل»، كما ستكون الزيارة «فرصة لتعميق المحادثات السياسية حول الوضع الراهن في المنطقة مع الحكومة الجديدة».
(فرانس برس)

مصر: حكم بات بإعدام 12 من قيادات «الإخوان»

أصدرت محكمة النقض المصرية، أمس الإثنين، حكماً باتاً في قضية اعتصام رابعة العدوية، بتأييد إعدام 12 من قيادات وأعضاء جماعة الإخوان المسلمين المحبوسين حالياً، من بينهم صفوت حجازي ومحمد البلتاجي. وكانت محكمة جنايات القاهرة قضت في 8 أكتوبر/تشرين الأول 2018، بإعدام 75 متهماً، بينهم قيادات في جماعة الإخوان، ومعظمهم خارج البلاد، لاتهامهم بـ«القتل والتجمهر والاعتداء على الأشخاص والمنشآت والانتماء لجماعة محظورة ومحاولة قلب نظام الحكم».
(العربي الجديد)

قلق أممي من انتهاكات الشرطة التونسية

عبر مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في تونس، أمس الإثنين، عن قلقه الشديد من استمرار اتهام أفراد من الشرطة بارتكاب «انتهاكات جسيمة» بحق متظاهرين، داعيا السلطات لفتح تحقيقات تضع حداً للإفلات من العقاب. وجاء ببيان المكتب إثر مواجهات بين شبّان مع عناصر من الشرطة، الأسبوع الماضي، قرب العاصمة تونس، عقب وفاة أحد الشبّان بُعيد توقيفه.
(فرانس برس)

الحدث

تلوح في الأفق بوادر أزمة إنسانية جديدة في الشمال الغربي من سورية، جراء تجدد العمليات العسكرية للنظام السوري والروس على قرى وبلدات عدة في محافظة إدلب، والتي أدت إلى موجة نزوح جديدة من المتوقع أن تتصاعد أكثر في حال استمرار القصف

عادت مشاهد النزوح والقتل والمصابين (محمد الرفاعي/Getty)

تصعيد في إدلب

بوادر أزمة إنسانية كبرى في الشمال السوري

أمين العاصي

بعد مضي أكثر من عام، عادت مشاهد النزوح والقتل والمصابين للظهور مجدداً في الشمال الغربي من سورية، الذي يشهد، منذ مطلع يونيو/ حزيران الحالي، تصعيداً عسكرياً من قبل الروس وقوات النظام، توقعته فصائل المعارضة السورية مبكراً، حيث ترید موسكو تعديل خريطة السيطرة في محافظة إدلب لصالح النظام. وواصلت قوات النظام، أمس الاثنين، القصف الصاروخي والمدفعي على قرى وبلدات في محافظة إدلب، حيث بثّت مصادر محلية لـ«العربي الجديد»، أنّ قوات النظام السوري جددت قصفها المدفعي على منطقة جبل الزاوية في ريف إدلب الجنوبي، مستهدفة محور مرعيان والمغارة، ما أدى إلى إصابة امرأة وطفلين بجروح. كما طاول القصف محور قرية الناجية بريف إدلب الغربي ومحيط قرية مغارة علما في ناحية النيرب القريبة من مدينة سراقب بريف إدلب الشرقي، ما أسفر عن أضرار مادية. إلى ذلك، قصفت فصائل المعارضة مواقع لقوات النظام في محاور تلال الكبينة بجبل الأكراد في ريف اللاذقية الشمالي، رداً على استمرار قوات النظام في التصعيد على جبل الزاوية. وكانت منطقة التصعيد الرابعة، وفق تصنيف مسار أستانة للتفاوضي، والتي تضم محافظة إدلب ومحيطها، شهدت استقراراً نسبياً منذ مارس/آذار من عام 2020، عقب اتفاق روسي تركي أوقف إطلاق النار في الشمال الغربي من سورية. ولكن يبدو أن الجانب الروسي يسعى إلى تعديل خريطة السيطرة الميدانية لصالح قوات النظام، متذرعاً بوجود تنظيمات متشددة في محافظة إدلب. وفي هذا الصدد، زعم السفير الروسي في سورية، الكسندر يفيموف، في مقابلة مع صحيفة «الوطن» الموالية لنظام، أول من أمس الأحد، أن تنفيذ بعض بنود الاتفاقات الروسية - التركية بشأن إدلب، استغرق وقتاً أطول مما تود بلاده. وجدد يفيموف مطالبة موسكو بإعادة الشمال الغربي من سورية إلى النظام، قائلاً: «نبقى على يقين بأنه مهما تكن الاتفاقيات، فإنها لا تلغي ضرورة مواصلة مكافحة الإرهاب من دون هوادة، وإعادة الجزء المذكور من أراضي سورية إلى سيادة الحكومة الشرعية وفي أسرع وقت ممكن».

بموازاة التصعيد العسكري، تلوح في الأفق بوادر أزمة إنسانية جديدة في الشمال الغربي من سورية، حيث أدى تجدد القصف والعمليات العسكرية إلى موجة نزوح من المتوقع أن تتصاعد أكثر في حال استمرار القصف. وفي هذا الإطار، أوضح الناشط مصطفى المحمد، في حديث مع «العربي الجديد»، أنّ التصعيد على منطقة جبل الزاوية، تسبب خلال الأيام القليلة الفائتة في حركة نزوح جديدة من المنطقة. وأشار إلى أنّ عائلات كانت قد عادت في وقت سابق إلى المنطقة في ظلّ الهدوء النسبي المستمر هناك منذ توقيع اتفاق موسكو لوقف إطلاق النار في المنطقة في مارس عام 2020، فرت مجدداً، موضحاً أنّ عدد العائلات التي نزحت من بلدات منطقة جبل الزاوية يقدر بـ400 عائلة توجهت إلى المناطق المجاورة الأكثر أمناً في المنطقة، في ظل ظروف معيشية صعبة.

من جانبه، أشار مدير فريق «منسقو الاستجابة» في الشمال الغربي من سورية، محمد الحلاج، في حديث مع «العربي الجديد»، إلى أنّ نحو 1867 مدنياً نزحوا خلال اليومين الأخيرين من بلدات وقرى جبل الزاوية. وأوضح أنّ عدداً من هؤلاء النازحين توجه نحو المخيمات الواقعة على الحدود السورية التركية، بينما اختار آخرون النزوح إلى قرى متاخمة لقراهم كي تتسنى لهم العودة إلى منازلهم في حال توقف التصعيد العسكري من قبل قوات النظام والروس. ولفت الحلاج إلى أنّ «أي تصعيد عسكري يتضمن تقدماً لقوات النظام سيتسبب في موجة نزوح كبرى»، محذراً من كارثة إنسانية كبرى «إذ ليس هناك مكان يتوجه إليه المدنيون في حال تقدم قوات النظام برياً». وطالب الحلاج المجتمع الدولي بـ«إجراء كل ما يلزم لمنع روسيا والنظام من ممارسة الأعمال العدائية وارتكاب المجازر في مناطق الشمال السوري».

وينتظر نحو 4 ملايين مدني في الشمال الغربي من سورية، جلهم نازحون، نتائج المباحثات التي تكاد ترقى إلى مستوى المفاوضات بين العديد من القوى الفاعلة في سورية؛ أبرزها تركيا، وروسيا وأميركا. ومن المتوقع أن تنعكس نتائج القمة التي ستجمع الرئيس الأميركي جو بايدن ونظيره الروسي فلاديمير بوتين غداً الأربعاء في مدينة جنيف السويسرية، على الأوضاع في سورية. وتشير المعطيات إلى أنّ الشمال الغربي من سورية مقبل على تصعيد واسع النطاق في حال عدم توصل موسكو وواشنطن إلى تفاهمات حيال العديد من الملفات السورية، في مقدمتها تمديد العمل بالبات دولية لإدخال مساعدات إلى الشمال الغربي من سورية، والتي تنتهي قريباً. ويبدو أنّ الروس يريدون تحقيق مكاسب سياسية واقتصادية للنظام مقابل تمرير هذه الآلية مجدداً في مجلس الأمن الدولي، في حين يبدو الأميركيون مصرون على إدخال المساعدات من معبر باب الهوى الحدودي مع تركيا في شمال غربي سورية، والذي تسيطر عليه فصائل المعارضة.

في السياق، رأى القيادي في فصائل المعارضة، العميد فاتح حسون، في حديث مع «العربي الجديد»، أن التصعيد الذي تشهده محافظة إدلب «رسالة من قبل الروس للجميع، وعلى رأسهم تركيا والولايات المتحدة، بأنها صاحبة قرار التهدئة في سورية بلا منازع، وبأنه لا يمكن فرض فتح معابر باتجاه الشمال السوري المحرر إلا بموافقتها». وأشار إلى أن «الرد التركي جاء باتجاه مختلف، لكنه كان مؤلم لروسيا، حيث قال وزير الدفاع التركي خلوصي أكار لنظيره الأميركي لويد أوستن قبل أيام إن أهمية حلف شمال الأطلسي تتزايد، ويجب تعزيزه»، مضيفاً: «كذلك بدأت تركيا برج مزيد من قواتها العسكرية في التكنات والجبهات التماسية لمواجهة أي اجتياح بري تفكر روسيا القيام به بواسطة أذرعها؛ نظام الأسد والميليشيات الإيرانية». وتابع حسون: «نستطيع القول إن لواشنطن دوراً في تثبيت الوضع بمنطقة إدلب، وإن تركيا تعتبر إدلب منطقة أمن قومي لها، وتسعى بشكل واضح لأن يكون لحلف الأطلسي دور فاعل بشمال سورية كاملاً، من خلال إعادة طرحها لمشروع إقامة منطقة آمنة على لسان وزير دفاعها». وأوضح حسون أنه «لا نلاحظ أي حشود خطيرة للروس والإيرانيين وبقايا نظام الأسد ممكن أن تنفذ هجوماً بريا واسعاً على إدلب»، مضيفاً: «ما يحدث غالباً هو تسخين وصراخ من قبل روسيا».

تسعى موسكو إلى تعديل خريطة السيطرة في إدلب لصالح النظام

400 عائلة نزحت من بلدات منطقة جبل الزاوية اخيرا

جبل الزاوية وأريحا

تتركز حملة القصف من قبل قوات النظام في الفترة الحالية على منطقة جبل الزاوية ريف إدلب الجنوبي، ما يؤكد أنها ستكون هدفا لهذه القوات، في حال تقدمت بريا، كما تعد مدينة أريحا، جنوب غرب مدينة إدلب، من أبرز أهداف قوات النظام، كون هذه المدينة تتمتع بموقع حيوي.

تقرير

روسيا استخدمت التقارب مع معارضين علويين للضغط على الأسد

تضغط روسيا على رئيس النظام السوري بشار الأسد عبر عقدها سلسلة لقاءات مع معارضين علويين

عماد كركص

تغاضت روسيا عن كل الضغوط الدولية لتحقيق انتقال سياسي في سورية، وفرضت بقاء بشار الأسد في السلطة من خلال الانتخابات الرئاسية الأخيرة التي أجراها النظام السوري في 26 مايو/ أيار الماضي، وذلك بعدما دعمت خياراته بالمماطلة في مسار الحل السياسي القائم على قرار مجلس الأمن 2254، وتعطيل عمل هيئة التفاوض واللجنة الدستورية إلى حين الوصول إلى الانتخابات الأخيرة. وسبقت موسكو ذلك بالتواصل مع مكوّنات معارضة، خصوصاً بعد بدء سريان مفعول «قانون قيصر» الأميركي في يونيو/حزيران 2020. وفيما استهدفت تلك اللقاءات إيهام المجتمع الدولي والأميركيين خصوصاً، بسعي روسيا للمشاركة في إنجاز الحل السياسي، إلا أن هدفاً آخر برز في تلك اللقاءات، عبر لقاء معارضين من الطائفة العلوية، في رسالة روسية للأسد بوجود بدائل له. وكان نائب وزير الخارجية الروسي ميخائيل بوغدانوف قد اجتمع أواخر يونيو 2020 مع المعارض السوري، رئيس الائتلاف الأسبق معاذ الخطيب، في العاصمة القطرية الدوحة. وسبق ذلك بضعة أيام لقاء جمع السكرتير الروسي في الأمم المتحدة في جنيف سيرغي ميتوشين، بمجموعة ممن وصفوا بـ«المؤثرين في الطائفة العلوية في الخارج»، أيضاً في يونيو 2020. وبدا اللقاء الأخير أنه يستهدف توجيه رسالة للأسد، وحينها خرجت توقعات بأن تلجأ روسيا لاستمالة شخصيات سياسية من الطائفة العلوية، موجودين في الخارج، والمعارضين منهم على وجه الخصوص، للسعي لإحداث تغيير يكون على شكل تشذيب للنظام برزج عناصر منهم ذوي صبغة معارضة داخله.

وطرحت الشخصيات السياسية العلوية أسساً لمبادئ عيش مشترك والعمل على صياغة عقد اجتماعي جديد بين السوريين. وذكرت وثيقة سُربت عن ذلك اللقاء، أن الشخصيات التي التقى بها الروس، رفضت الخطاب الروسي بعدم قبول رئيس سنّي في السلطة، ووصفت هذا الخطاب بأنه غير متوازن ويدعو للكراهية.

بعد عام من هذا اللقاء، وتمرير الانتخابات الرئاسية التي انتهت بالتجديد لبشار الأسد لولاية جديدة، يشرح معارض سياسي حضر الاجتماع مع سيرغي ميتوشين، لـ«العربي الجديد»، حيثيات التحركات الروسية في ذلك الوقت. ويقر المعارض أن الروس كانوا يريدون من خلال اللقاء بمعارضين من السنّة والعلويين، إيهام المجتمع الدولي والأميركيين على وجه الخصوص، بسعيهم للمشاركة في إنجاز الحل، لا سيما بعد بدء سريان «قانون قيصر» للعقوبات. ويضيف أن الهدف الأول للروس كان رفع العصا بوجه بشار الأسد، لا سيما من خلال اللقاء بمعارضين من الطائفة العلوية، وتوجيه رسالة له مفادها «بأن بدلاءك جاهزون ولدينا تواصل معهم، وها نحن جلسنا معهم فعلاً». ويبرر المصدر هذا التلويح الروسي أو «رفع العصا» كما سماه، بأن الأسد كان خلال تلك الفترة غير مستقر «إلى أي أربكة سيستند»، في معرض الاختيار بين روسيا وإيران، مشيراً إلى أن تمدد إيران عبر توسيع قاعدة الميليشيات المرتبطة بها، لم يكن يعجب الروس إطلاقاً. وموسكو كانت تسعى للاستثمار بهذا الجانب، وخلق جيش جديد من الميليشيات المرتبطة بقاعدتها العسكرية بحميميم. ويلفت المسؤول إلى أن روسيا وضعت خططاً لسحب مليشيا «الدفاع الوطني» من عباءة الدعم الإيراني لتجييرها لصالحها. وكل ذلك استدعى الضغط على الأسد لتسهيل ذلك والحد من توسيع النفوذ الإيراني في البلاد.

طرحت الشخصيات السياسية العلوية صياغة عقد اجتماعي جديد

خلال زيارة بوتين إلى دمشق في يناير 2020 (الكسي نيكولسكي/Getty)

ويلفت المصدر إلى أن الشق الثاني من الرسالة أو الضغوط الروسية على النظام من خلال ذلك اللقاء، كان يحمل طابعاً اقتصادياً، فشهية الروس مفتوحة بعد سيطرتهم الرسمية على ميناء طرطوس بعقد استثماري لمدة خمسين عاماً، تجاه مواقع اقتصادية حيوية كذلك. ويندرج ضمن ذلك كف يد إيران عن ميناء اللاذقية. وينوه إلى أن الروس يحضّرون للسيطرة تدريجياً على المنافذ البحرية والبرية من خلال عقود استثمار تشغيلية، كاشفاً أن صفقة استثمارية جديدة يتم التحضير لها الآن، ستعطى بموجبها مصفاة حمص للبترول إلى شركة روسية. ونوّه إلى أن الإعلان عن ذلك رهن أسابيع قليلة. ويكشف أن الروس عاودوا الاتصال بمؤثرين من الطائفة العلوية في الخارج، للتحضر للقاء معهم مجدداً، وتم الاتفاق على موعد للقاء في موسكو لكن تم تأجيله لأسباب تقنية. ومن المرجح أن تتم دعوتهم بعدما انتهت الانتخابات في محاولة لوضع صيغة جديدة من الترتيبات، لكنه يشير إلى أن المعلومات لديه تشير إلى توجّه تلك الشخصيات لرفض حضور اللقاء، بعد أن أدركت حقيقة قيام الروس باستخدامها لـ«فرك أذن» الأسد، وأنها بلعت الطعم بحسن نيّة في هذا الإطار.

خاص

اتهم مسؤولان عراقيان «كتائب حزب الله» باغتيال مدير شعبة المراقبة السرية في جهاز المخابرات نبراس الفيلي، الذي كان قد حقق تقدما في متابعة خلايا «الكاتيوشا» والمسيّرات المفخخة

العراق

اغتيال ضابط المخابرات

تحقيقات تشير لتورط «كتائب حزب الله» بتصفية الفيلي

بغداد ـ عادل النواب

قال مسؤولان عراقيان مطلعان على مجريات عمل لجنة التحقيق بملف اغتيال معاون مدير شعبة المراقبة السرية في جهاز المخابرات العراقي العقيد نبراس الفيلي، الذي جرى استهدافه الأسبوع الماضي شرقي بغداد، إن المعلومات المتوفرة حتى الآن تشير إلى تورط كتائب حزب الله في عملية اغتيال الضابط، التي جاءت بعد سلسلة تهديدات وجهتها جماعة مسلحة لعدد من ضباط الجهاز، واضطر كثير منهم لتغيير مكان سكنهم وسياراتهم وأرقام هواتفهم. وفي السابع من يونيو/ حزيران الحالي، هاجم مسلحون يستقلون سيارتين الفيلي، بعد خروجه من منزله شرقي بغداد متوجهاً إلى مقر عمله. ووفقاً لبيان السلطات الأمنية العراقية، فإن الفيلي واجه المسلحين، وتبادل إطلاق النار معهم، قبل أن يتمكنوا من قتله ومغادرة المكان.

وتعد حادثة اغتيال ضابط رفيع المستوى في الجهاز الأمني المعروف بقربه من الولايات المتحدة، وما زال يديره رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي لغاية الآن، الثانية من نوعها. وكان مسلحون قد اغتالوا ضابطاً بارزاً في جهاز المخابرات، نهاية مارس/ آذار الماضي، في حي المنصور، وسط بغداد، وذلك بالتزامن مع حملة إعلامية واجهها جهاز المخابرات من قبل فصائل مسلحة نافذة تتهمه بالمشاركة، من خلال التعاون مع القوات الأميركية، في عملية اغتيال زعيم «فيلق القدس» قاسم سليماني، والقيادي في «الحشد الشعبي» أبو مهدي المهندس، مطلع يناير/ كانون الثاني من العام الماضي، في غارة قرب مطار بغداد الدولي.

ووفقاً لمعلومات حصلت عليها «العربي الجديد»، من خلال مسؤول أمني بارز في بغداد، فإن «لجنة التحقيق بحادثة اغتيال الفيلي توصلت لنتائج مهمة، تؤكد ضلوع فصيل مسلح بارز في عملية اغتيال الضابط، بعد فحص كاميرات مراقبة ومكالمات هاتفية وإفادات شهود عيان كانوا في مكان الهجوم». وأكد أن «السيارتين، اللتين شاركتا بالهجوم، جرى رصد دخولهما منذ يوم الاغتيال إلى بلدة جرف الصخر التي يسيطر عليها فصيل كتائب حزب الله، ولم تخرجا لغاية الآن». وحول الفصيل المتورط بالعملية، قال إن «المعلومات تؤكد وقوف كتائب حزب الله وراء الهجوم، لكن لغاية الآن رئيس الحكومة يشدد على استكمال التحقيق ومفاتحة القضاء، تجنباً لتكرار ما حصل عقب عملية اعتقال القيادي في الحشد الشعبي قاسم مصلح».

وأكد هذه المعلومات مسؤول آخر في مكتب الكاظمي، قائلاً إن «الضابط كان يعمل على رأس فريق تحقيق لمتابعة خلايا الكاتيوشا، التي تقف وراء عمليات القصف المتكررة في بغداد وتحركاتها، وكان قد حقق تقدماً في التحقيقات الجارية». واعتبر أن «هذا هو السبب الرئيسي الذي يقف وراء اغتياله، وهناك رسائل تهديد وردت لضباط أمن واستخبارات عبر هواتفهم، واتخذوا إجراءات مشددة، منها تغيير (مكان) سكنهم وسياراتهم، وبعضهم يضطر للمبيت داخل دائرته، ولا يعود إلى منزله إلا مرة أسبوعياً». ووفقاً للمسؤول، فإن «عملية استهداف الضباط أخيراً لا تحمل شبهات إرهابية لتنظيم داعش». وكان الكاظمي قد زار منزل العقيد نبراس الفيلي، والتقى بأطفاله وزوجته ووالدته. ووصف، في بيان صدر عن مكتبه، الجهات التي تقف وراء اغتياله بأنها «غادرة، وجبانة».

ويؤكد مراقبون عراقيون أن عمليات استهداف ضباط في جهاز المخابرات، الذي يرأسه الكاظمي، تأتي كمرحلة جديدة من التصعيد الحاصل منذ فترة، من قبل فصائل مسلحة، حليفة لإيران، ضد جهاز المخابرات. وقال عضو لجنة الأمن والدفاع في البرلمان الشعبي قاسم مصلح»، إن «التحقيق في عملية اغتيال الضابط في جهاز المخابرات العراقي مستمر، ويجري بسرية تامة، لئلا تسرب معلومات تؤدي لفرار المشتبه بهم». وأكد أن «نتائج التحقيق في النهاية يجب أن تعرض بشكل شفاف أمام العراقيين، لمعرفة الجهة التي تقف وراء استهداف الضباط داخل بغداد».

وبين العزاوي أن «العراق يعاني دائماً من قضية عدم تنفيذ نتائج بعض التحقيقات. فالتحقيق دائماً ما يتوصل إلى نتائج ومعلومات مهمة، لكن تبقى مشكلة التطبيق، بسبب ضغوط داخلية أو خارجية تعيق تفعيل نتائج التحقيقات». وحذر من أن «عدم كشف الجهة التي تقف خلف عمليات اغتيال ضباط جهاز المخابرات العراقي، ومحاسبة تلك الجهة، سيدفعها إلى الاستمرار في تصفية ضباط الجهاز والشخصيات الأمنية والعسكرية الفاعلة في كشف ومواجهة العصابات والتنظيمات الإرهابية. ولهذا يجب الإسراع في التحقيقات ومحاسبة تلك الجهة، أيا كانت، ومهما كان لها من حماية من أطراف داخلية أو خارجية».

إلى ذلك، قال السياسي العراقي غيث التميمي، في حديث مع «العربي الجديد»، إن «السلطات الأمنية في بغداد تعلم من هي الجماعات المسلحة التي تقف وراء مسلسل اغتيال الضباط في جهاز المخابرات، وتعرف جيداً أسباب هذه العمليات، خصوصاً بعد سعي الجهاز إلى كشف خلايا الكاتيوشا والطيران المسير المفخخ». وأضاف: «بلا شك، فإن الجماعات المسلحة، التي تقف خلف عمليات القصف الصاروخي واستخدام الطيران المسير، هي التي تقف خلف عمليات اغتيال الضباط في جهاز المخابرات، لعرقلة إكمال التحقيقات في كشف كافة تفاصيل تلك الجماعات». واعتبر أن «جهاز المخابرات مطالب بتكثيف التحقيقات بشأن خلايا الكاتيوشا والطيران المسير المفخخ، لكشف عناصرها، ومن يقف خلفها، رغم أن هذا الأمر معلوم لدى الجميع. فكشف هذه الخلايا سيساهم في الإطاحة بقتلة الضباط، وكذلك منع أي عمليات اغتيال، ربما قد تنفذها هذه الخلايا ضد ضباط آخرين في قادم الأيام، كجزء من استهداف أي جهة أو شخص يتوصل إلى معلومات مهمة وخطيرة حول عمل وتفاصيل هذه الخلايا، التي هي على ارتباط مباشر مع الحرس الثوري الإيراني». وتتهم واشنطن مليشيات مدعومة من طهران بشن هجمات تستهدف المصالح الأجنبية، وخصوصا الأميركية، في المحافظات العراقية. وكانت ما تعرف بـ«التنسيقية المقاومة العراقية» قد أصدرت بياناً، أواخر الشهر الماضي، هددت فيه بتصعيد هجماتها ضد المصالح الأميركية في العراق. وتُعتبر «تنسيقية المقاومة العراقية» بمثابة ائتلاف مكون من مليشيات مرتبطة بإيران، وتشكلت بعد نحو أسبوع من اغتيال الولايات المتحدة سليماني والمهندس. وأبرز هذه المليشيات «كتائب حزب الله»، و«عصائب أهل الحق»، و«النجباء»، و«كتائب الإمام علي».

حقق الضابط المغتال تقدما بتحقيقات خلايا الكاتيوشا

غيث التميمي: الجماعات المسلحة تحاول عرقلة التحقيقات

شرق غرب

عون للوسيط الأميركي: نرغب باستمرار مفاوضات الترسيم

أبلغ الرئيس اللبناني ميشال عون، أمس الاثنين، السفير الأميركي جون دوروشيه، الذي يتوسط في عملية التفاوض غير المباشر لترسيم الحدود البحرية بين لبنان والاحتلال الإسرائيلي، رغبة لبنان في استمرار المفاوضات غير المباشرة حول ترسيم الحدود البحرية جنوباً مع العدو الإسرائيلي في الناقورة «بهدف الوصول إلى تفاهم على نحو يحفظ حقوق الأطراف المعنيين بالاستناد إلى القوانين الدولية».
(العربي الجديد)

هجوم بمسيّرة على معسكر «فيكتوريا» في بغداد

أعلن مسؤول أمني عراقي في بغداد، أمس الاثنين، تعرض معسكر «فيكتوريا»، المجاور لمطار بغداد، حيث تتواجد قوات أميركية وعراقية، إلى هجوم بطائرة مسيّرة. وأوضح أن الحادث لم يسفر عن أي خسائر بشرية أو مادية. ولفت إلى أنّ العملية هي الأولى من نوعها لناحية استخدام طائرات تلقي مقذوفات.
(العربي الجديد)

توتر بين حزب «العمال» و«الديمقراطي» في كردستان العراق

تصاعدت حدة التوتر في إقليم كردستان العراق بين الحزب الديمقراطي الكردستاني، بزعامة مسعود البارزاني، ومسلحي حزب العمال الكردستاني. وأعلن «العمال»، في بيان، أمس الاثنين، أن مواقعه في الإقليم تعرضت لقصف تركي خلال اليومين الماضيين، موضحاً أن حزب البارزاني بدأ ببناء تحصينات وفتح طرق في متين في محافظة دهوك. واتهم الحزب الديمقراطي الكردستاني بتزويد الجيش التركي بإحداثيات عن أماكن تواجده.
(العربي الجديد)

الغلاف

سعى حلف شمال الاطلسي، أمس، إلى ترميم بيته الداخلي الذي تضرّر كثيراً في عهد الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب. وأكد جو بايدن على أهمية الـ«ناتو» لأمن بلاده، فيما شدّد الحلف على «خطر التحدي الصيني»

قمة الأطلسي ترميم البيت الداخلي

سعي أميركي إلى استنهاض الحلفاء لمواجهة روسيا والصين

بروكسل ـ **العربي الجديد**

على الرغم من المراجعة الضرورية التي ينادي بها قادة دول عدة داخل حلف شمال الأطلسي (ناتو)، منذ مدة، لاستراتيجية الحلف في القرن الـ21، طغت العودة الأميركية، أمس الاثنين، على ما عداها في القمة الـ31 للحلف، والتي انعقدت لثلاث ساعات فقط في بروكسل. ومع العودة الأميركية، بدا الرئيس جو بايدن وكأنه يحاول إعادة ضخ الحياة في جسم هذا التحالف العسكري، الذي تأسس في العام 1949، على الرغم من بقائه التحالف العسكري الأقوى في العالم. وسعى بايدن، من بروكسل، إلى استنهاض الحلفاء لمواجهة التحديات الجديدة، وتمكن بشكل أو بآخر، من إزالة صورة عن الحلف زرعها الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب، لأربع سنوات متتالية سابقة، حين صوّره كمؤسسة بيروقراطية، أو مدرسة لا يدفع طلّابها ما يتوجب عليهم لها. الحلف، الذي ودّع أمس رمزياً أطول حروبه، في أفغانستان، يفترض أن يكون خطاب بايدن، أو الخطوط العريضة التي رسمها البيت الأبيض في ما خصّ رؤيته لاستراتيجية الحلف المقبلة، عشية القمة، منطلقاً لورشة عمل جديدة داخله، لتطبيق أجندة «الناتو 2030»، بعدما أصبح المفهوم الاستراتيجي لـ2010 بالياً. ويتوقع اعتماد المفهوم الجديد في قمة العام المقبل، ويواجه الحلف حول ذلك تحديات عدة، أهمها اضطراره، من أجل ديمومة وجوده، أن يرصد منطقة المحيطين الهادئ والهندي، لمراقبة الصين، بعدما أصبحت أولوية أميركية، وسط خشية من تحوله إلى منظومة سياسية، بالإضافة إلى ما يترتب عليه لإبقاء وزيادة الردع في وجه روسيا، فضلاً عن «التحديات الهجينة»، والدفاع التكنولوجي السيبراني الذي وضعه الأميركيون على رأس أجندته. ولا يزال على الأعضاء في الحلف أن يبذلوا الكثير من العمل للتوافق، واستعادة الثقة، فيما يسابقهم الوقت، وفيما تسعى أميركا، رغم إبداء حسن النية، لبناء تحالفات عالمية أوسع.

وأكد الرئيس الأميركي جو بايدن، أمس، من بروكسل، على أهمية حلف شمال الأطلسي بالنسبة إلى الولايات المتحدة، متعهداً باستمرار دعم واشنطن لحلفائها خلال القمة. وقال بايدن: «أريد أن تعرف كلّ أوروبا أن أميركا هنا»، مؤكداً أن الدفاع عن الشركاء في الحلف «واجب مقدس».

وأشار إلى المادة الخامسة من تعهد الحلف الجماعي (أي اعتداء على عضو في الحلف هو اعتداء على الحلف)، محذراً من التحديات التي يواجهها الـ«ناتو» في التعامل مع الصين وروسيا. وقال: «أعتقد أنه خلال العامين الماضيين، أصبح هناك إدراك متزايد أن لدينا تحديات جديدة. لدينا روسيا التي لا تتصرف بالطريقة التي كنّا نأملها، وكذلك الأمر بالنسبة إلى الصين». وكان بايدن قد شدّد عشية القمة، من لندن، على أن بلاده «مؤتمنة بأن حلف الأطلسي أساسي للحفاظ على أمن أميركا لما تبقى من القرن الـ21». وأبدى ثقته إثر قمة مجموعة السبع، بأن بلاده استعادت مصداقيتها مع الحلفاء. وكان الأمين العام للحلف ينس ستولتنبرغ، الذي زار واشنطن في 7 يونيو/ حزيران الحالي، والتقى بايدن، قد حصل من الأخير خلال الزيارة على اتفاق حول «المفهوم» المتعلق باستراتيجية الحلف المقبلة، في مواجهة خصم تقليدي، هو روسيا، التي تزداد أنشطتها التي يسميها الغرب عدائية في المنطقة، و«الخطر» الجديد المتمثل بالصين. وكان الأميركيون قد تدرجوا في توصيف «الخطر الصيني»، منذ أن أطلق الرئيس الأميركي الأسبق باراك أوباما سياسة الاستدارة شرقاً، ثم وصف إدارة ترامب في أول مراجعة للأمن القومي في عهدها، الصين بأنها «منافس» للولايات المتحدة، و«قوة رجعية تسعى إلى القضاء على الازدهار والأمن الأميركي». وترسم إدارة بايدن اليوم معالم لصراع متعدد الجوانب مع الصين، يتداخل فيه السياسي والإيديولوجي والاقتصادي، بالعسكري والتكنولوجي.

وكان مستشار الأمن القومي الأميركي جيك سوليفان قد أكد، أول من أمس، أن البيان الختامي للقمة لن يتضمن فقرات كثيرة عن الصين، في وقت أشارت فيه تقارير عدة إلى رغبة أميركية بتوصيف الصين كـ«عدو» في البيان. وخلص البيان الختامي للقمة، بحسب بيان اطلعت عليه «رويترز»، إلى أن «سلوك الصين ومحاولتها إثبات وجودها وطموحاتها المعلنة، يشكلان تحديات منهجية للنظام العالمي المحكوم بالقواعد، ولمناطق مرتبطة بأمن التحالف».

وشدّد ستولتنبرغ، أمس، على أنه «لن تكون هناك حرب باردة جديدة مع الصين»، لكنه أضاف أنه سيتعيّن على الحلفاء الغربيين «التكيف مع التحدي الممثل في تصاعد نفوذ بكين». وقال ستولتنبرغ: «نحن لن ندخل في حرب باردة جديدة، والصين ليست خصمنا وليست عدونا. لكننا في حاجة إلى أن نواجه معاً، كحلفاء، التحديات التي يطرحها صعود الصين على أمننا». وأضاف: «نحن نشهد زيادة كبيرة في قوة الصين. إنها تستثمر في القدرات النووية والأسلحة المتطورة، ولديها موقف عدائي في بحر الصين، ولا تشاركنا قيمنا، كما تظهر حملة القمع في هونغ كونغ واستخدام تقنية التعرف إلى الوجوه لمراقبة السكان الصينيين». ورأى أن الصين تقترب منا، في الفضاء الإلكتروني، تصاعد نفوذ بكين». وقال ستولتنبرغ: «نحن لن ندخل في حرب باردة جديدة، والصين ليست خصمنا وليست عدونا. لكننا في حاجة إلى أن نواجه معاً، كحلفاء، التحديات التي يطرحها صعود الصين على أمننا». وأضاف: «نحن نشهد زيادة كبيرة في قوة الصين. إنها تستثمر في القدرات النووية والأسلحة المتطورة، ولديها موقف عدائي في بحر الصين، ولا تشاركنا قيمنا، كما تظهر حملة القمع في هونغ كونغ واستخدام تقنية التعرف إلى الوجوه لمراقبة السكان الصينيين». ورأى أن الصين تقترب منا، في الفضاء الإلكتروني، وفي أفريقيا، وفي القطب الشمالي. إنها تستثمر في أوروبا للسيطرة على البنى التحتية الاستراتيجية»، مشيراً إلى ضرورة مصادقة قادة الحلف على بيان «يظهر موقف الحلف الواضح» تجاه الصين. واستبق ستولتنبرغ القمة بالتشديد أيضاً على أن الحلف يهدف إلى تنحية انقسامات حقبة ترامب جانباً، موضحاً أن «قادة ناتو يجتمعون اليوم (أمس) في لحظة محورية بالنسبة لتحالفنا، واليوم سنفتح فصلاً جديداً في علاقتنا عبر الأطلسي».

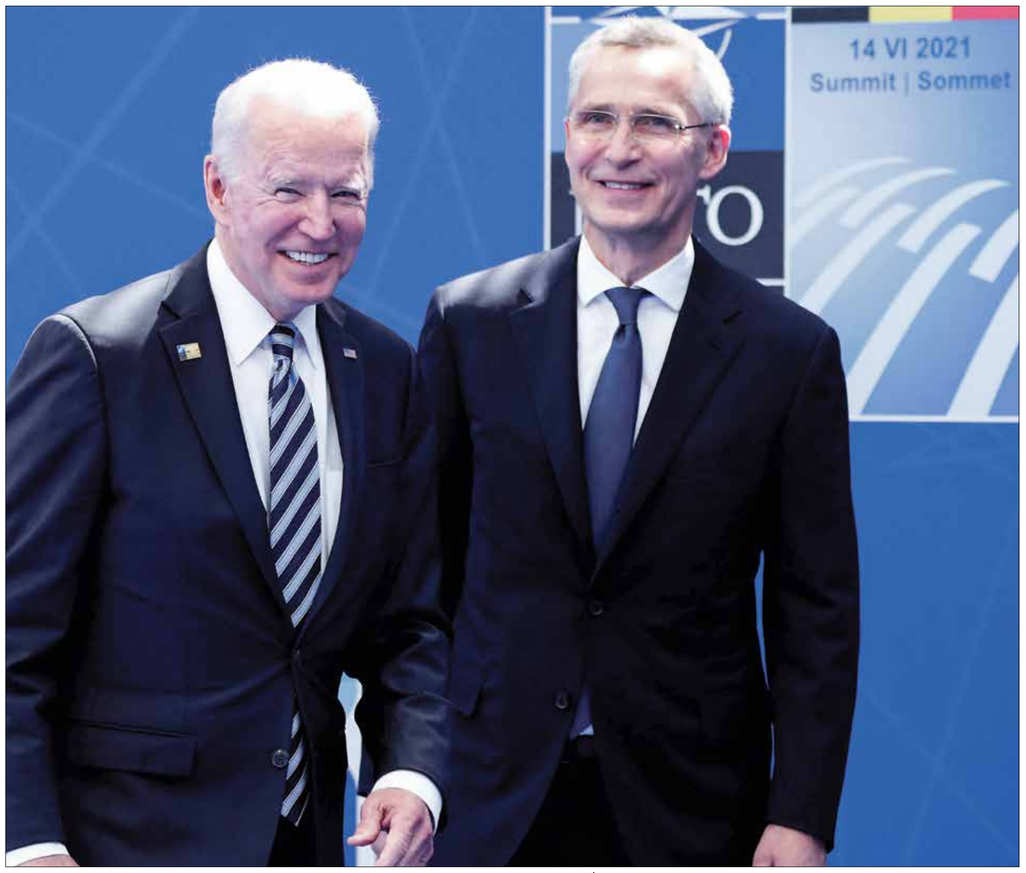

بايدن: الدفاع عن الشركاء في الحلف واجب مقدس (فرانسوا موري/فرانس برس)

> بايدن: الصين وروسيا لا تتصرفان بالطريقة التي كنا نأملها

> ستولتنبرغ: لن ندخل في حرب باردة جديدة مع الصين

وأكد ستولتنبرغ، من جهته، أن «بايدن سيبدي انفتاحه على تطوير الدفاع في أوروبا، لكن ذلك لن يكون مجانياً. سيكون الأميركيون أكثر تطلباً من الأوروبيين لضبط أولوياتهم في آسيا والمحيط الهادئ». وترى أوروبا، أيضاً، أنها أصبحت أكثر عرضة للخطر، بعد انسحاب الولايات المتحدة من معاهدات عدة أبرمت مع موسكو، بشأن القوى النووية. وهذا الأمر عبّر عنه قادة كثر داخل الحلف، خصوصاً من الدول في الشرق، الذين حذّروا، أمس، بشدة من الخطر الروسي.

وعلى الرغم من جميع التحديات، يعوّل قادة حلف شمال الأطلسي على استعادة الأعضاء الـ30 بريق تحالفهم، الذي عكّره ترامب، والسياسات التي انتهجها البيت الأبيض بين العامين 2017 و2020، والتي زرعت بذور الشكوك الأوروبية الأميركية المتبادلة، لا سيما مع ازدياد الأنشطة المعادية لروسيا خلال حقبة ترامب. وبعيداً عن الدول الكبرى، شعرت دول صغيرة عدة، بما فيها في اسكندينافيا والبلطيق، بغياب الحليف الأميركي، الذي كان وزير الخارجية الأميركي السابق أنتوني بلينكن قد سعى، في مايو/ أيار الماضي، إلى تأكيد عودته بزيارته كوبنهاغن وأيسلندا وجزيرة غرينلاند، مؤكداً على أهمية التحالف، ومبدياً الرغبة القوية بنشاط «أطلسي» في المنطقة القطبية الشمالية.

ويعوّل الأميركيون على أن تكون قمة الـ«ناتو»، أمس، قد نجحت في رفع «معنويات» الأوروبيين، وآمالهم في تبدل الخطاب الأميركي وعودة الانسجام على ضفتي الأطلسي. وفي هذا الصدد، توقع مدير مركز الدراسات العسكرية في جامعة كوبنهاغن هنريك أوبرتيتباوخ، كما نقل عنه التلفزيون الدنماركي «دي آر» أمس، أن تسمح القمة «بالتخلص من إرث وصدمة ترامب، فالعلاقة الجيدة مع الولايات المتحدة حاسمة لأمن أوروبا، وقد أثّرت عليها تصريحات ترامب تماماً، كتصريح ماكرون عن الموت الدماغي للحلف».

في المقابل، أكدت الباحثة في المعهد الدنماركي للدراسات الدولية «دييس» كريستن نيسن أن «حذراً أوروبياً تشكل خلال السنوات الماضية، وأن إرث ترامب لن يختفي». ورأت أن «الحلف عاش أزمة وجودية غير مسبوقة في عهد ترامب، ما خلق حالة شكوك في أسس وجوده، وتضاؤل الإيمان باستمرار الضمانات الأمنية التي اعتبرتها أوروبا مسلماً بها». ورأت نيسن أنه «على الرغم من اتفاق الجانبين على جعل الأمور أكثر سلاسة، إلا أن الخوف لا يزال ذهنياً، ما يجعل التوجه الأوروبي يكبر نحو التركيز على تطوير الدفاع الذاتي تحت مظلة الاتحاد الأوروبي»، مستبعدة أن «يضع الجميع بيضهم في سلة حلف شمال الأطلسي، من الآن فصاعداً، وخصوصاً عندما يتعلق الأمر بتأمين أوروبا». وراى مراقبون أوروبيون أن الانشغال الأميركي بالتحدي الصيني لواشنطن والتركيز على شرق آسيا، يزيد من قلق الأوروبيين. لكن نيسن رأت أن «واشنطن والاتحاد الأوروبي، ومن خارجه من الحلفاء في ناتو، باتوا أكثر تقارباً، وبالتدريج، في ما خصّ خروج أوروبا من حياديتها تجاه بكين» التي مدّت أذرعها الاقتصادية والاستثمارية في أوروبا في سنوات حكم ترامب.

سورية وليبيا بين ماكرون وأردوغان

بحث الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، أمس الاثنين، مع نظيره التركي رجب طيب اردوغان (الصورة)، ضرورة عمل البلدين معاً، لحلّ المشاكل في سورية وليبيا، بحسب بيان لمكتب ماكرون. من جهته، أكد اردوغان، في كلمة أمام منتدى عقد على هامش قمة حلف شمال الاطلسي، أنّ بلاده لم تحصل على الدعم المنشود من الحلفاء خلال محاربتها الإرهاب، مضيفاً أنّ «تركيا هي الدولة الوحيدة داخل حلف الاطلسي، التي حاربت تنظيم داعش وجها لوجه».

بوتين: اتهامات واشنطن سخيفة

اعتبر الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، أمس الاثنين، أنه من «السخف» اتهام موسكو بشنّ حرب الكترونية على الولايات المتحدة او التدخل في انتخاباتها. وقال بوتين، لشبكة «ان بي سي»: «لم يتكبدوا عناء تقديم ادنى دليل». وتحدث بوتين، الذي يلتقي نظيره الاميركي جو بايدن غداً الاربعاء في جنيف، عن امكانية تبادل السجناء بين البلدين، لافتا الى ان المعارض المسجون الكسي نافالني «لا تتم معاملته بشكل اسوا من اي شخص آخر».

المضللة، وسيل العمل مع أوكرانيا وجورجيا اللتين تسعيان إلى التقارب مع الحلف بشكل أكبر. وأوضحت ميركل أن «المسائل على أجندة القمة تهمنا جميعاً. أولاً روسيا، ولكن أيضاً منطقة الهندي – الهادئ، حيث تزيد الصين من إجراءاتها. التحديات الهجينة تزداد أهمية: الهجمات السيبرانية، وخصوصاً بما يتعلق بروسيا، التضليل».

ومن زاوية أوروبية، يقدر تقرير «ناتو 2030» أن على الحلف تشجيع الاتحاد الأوروبي على تعزيز قدراته الدفاعية، طالما أنها منسقة مع الولايات المتحدة والحلفاء غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وهي مسألة إشكالية حاول ستولتنبرغ التوصل حولها، بما يُساهم أيضاً في تقاسم الأعباء المالية. وكان الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، الذي اعتبر خلال العام الماضي أن حلف الأطلسي في حالة موت سريري، قد أكد من جهته عشية القمة، أن على الـ«ناتو» تحديد أعدائه بوضوح. ويبقى الأوروبيون، رغم التفاؤل بالعودة الأميركية، حذرين ومنقسمين بشأن إعادة التوجيه الاستراتيجي التي يريدها الأميركيون. وحول ذلك، ثمة نقطتان رئيسيتان: تمويل الدفاع والصين، وهو ما أقر به ستولتنبرغ نفسه، عبر تأكيده وجود «تقاربات وخلافات». وقال قصر الإليزيه إن «قلب حلف الأطلسي هو أمن المنطقة الأوروبية الأطلسية. الآن ليس الوقت المناسب لتخفيف جهدنا في هذا الإطار»، متحدثاً عن ضرورة «بناء قواعد للسلوك بين الحلفاء». ويأتي ذلك علماً أن فرنسا تحاول منذ مدة فرض نفسها كقوة عظمى في منطقة الهادئ - الهندي، وهي أجرت أول مناورات مشتركة لها مع البايان والولايات المتحدة وأستراليا في المنطقة في شهر مايو/ أيار الماضي، بعنوان «جان دارك 21». وقدر النائب الأوروبي آرنو دانجان، في حديث لـ«فرانس برس»، والذي يتضمن الردع العسكري، مثل نشر قوات التحالف في دول البلطيق وبولندا. وكان ستولتنبرغ قد أشار عشية القمة، في مقابلة مع صحيفة «دي فيلت» الألمانية، إلى «التعاون المتزايد الملاحظ لروسيا والصين أخيراً على الصعيدين السياسي والعسكري»، معتبراً أنه «بعد جديد وتحدٍ خطير لحلف شمال الأطلسي».

من جهتها، أكدت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل، قبيل القمة، أن زعماء دول الـ«ناتو» سيناقشون مسائل عدة، بما فيها التحديات الناجمة عن روسيا والصين، مشددة على ضرورة مواجهة حملات روسيا المعلوماتية

قضية

الانتخابات الجزائرية: لا تغيير

أظهرت نتائج الانتخابات النيابية في الجزائر أمس الإثنين، بقاء المشهد السياسي في البلاد على حاله على الرغم من تغيّر واضح في عدد المقاعد التي حصل عليها كل حزب. وبينما كانت المفاجأة بتصدر «جبهة التحرير الوطني» و«التجمع الوطني الديمقراطي»، شكلت النتائج خيبة لأحزاب ناشئة

الخريطة السياسية على حالها وخيبة للأحزاب الناشئة

الجزائر ـ **عنمان لحياني**

لا تغيير في الخريطة السياسية في الجزائر بموجب نتائج الانتخابات النيابية المبكرة التي أجريت السبت الماضي. هذا هو العنوان الأبرز للنتائج الأولية التي حافظت على المشهد نفسه من دون تغيير مفصلي، في مقابل صدمة كبيرة استقبلت عليها الأحزاب الناشئة التي كانت تتوقع أن تتيح لها هذه الانتخابات تمركزاً جيداً في توازنات البرلمان والمشهد الحزبي، إضافة إلى خيبة لافتة للمستقلين، بخلاف كل التوقعات التي كانت تعطيهم تقدماً قياسياً في هذه الانتخابات بدعم من السلطة.

وأبقت النتائج الأولية حسب الولايات الـ58 والمناطق الأربع لانتخابات الجالية في الخارج «جبهة التحرير الوطني» و«حركة مجتمع السلم» و«التجمع الوطني الديمقراطي»، في الصدارة بشكل متفاوت في العديد من الولايات، مع صعود لافت لـ«حركة البناء الوطني» (منشقة من مجتمع السلم وتمثل الإخوان في الجزائر) و«جبهة المستقبل» (حزب أسسته كتلة من القيادات الشابة انشقت عن جبهة التحرير)، وهي الأحزاب التي يتوقع أن تكون الأكثر تأثيراً في تشكيل الحكومة المقبلة، إضافة إلى كتلة المستقلين.

وكشفت عمليات الفرز وتثبيت محاضر النتائج الأولية للانتخابات النيابية الجزائرية في الولايات عصر أمس، عن تقدم «جبهة التحرير الوطني» بحصولها على أكثر من 100 مقعد، مع خسارتها 60 مقعداً تقريباً مقارنة مع انتخابات 2017، وتليها في الترتيب حركة «مجتمع السلم»، أكبر الأحزاب الإسلامية التي جمعت ما يقارب 80 مقعداً، وهو رقم يعتبر إنجازاً للحركة التي ضاعفت عدد مقاعدها مقارنة بنتائج انتخابات عام 2017. علماً بأنّ الحركة كانت شككت أول من أمس الأحد في النتائج الأولية وتحدثت عن تصدرها في كثير من الولايات، وقالت إن هناك محاولات لتغيير النتائج. من جهته، حل حزب «التجمع الوطني الديمقراطي» في المرتبة الثالثة، وجمع ما يقارب 60 مقعداً، ليكون بذلك قد خسر أكثر من 35 مقعداً مقارنة مع الانتخابات النيابية الماضية التي كان يستفيد فيها من رعاية السلطة. وحلّت كتلة المستقلين في المرتبة الرابعة، حيث جمعت قوائم «الأحرار» ما يقارب 50 مقعداً، وضاعفت حركة «البناء الوطني» من حصيلة مقاعدها إلى حدود 40 مقعداً، وهي نتيجة مهمة ولافتة، إذا ما قورنت بحصيلتها من المقاعد في انتخابات 2017، حيث لم تتجاوز 14 مقعداً حصلت عليها ضمن تحالف مع حركة «النهضة» وجبهة «العدالة والتنمية». وحسنت «جبهة المستقبل» نتائجها، إذ حصلت على نحو 17 مقعداً، فيما حصلت ثلاثة أحزاب إسلامية مجتمعة؛ «جبهة العدالة والتنمية» و«حركة النهضة» و«حركة الإصلاح الوطني» على أقل من 20 مقعداً، بينما حصل عدد من الأحزاب الأخرى على مقاعد ضئيلة بين مقعد وثلاثة مقاعد.

وإذا كان الحضور البارز لـ«حركة مجتمع السلم» في صدارة النتائج مبرّرا ومتوقعا بالنظر إلى حفاظها على ثقلها الشعبي وتنشيطها لحملة هي الأقوى في الحملة الانتخابية، فإن تواجد حزبي السلطة «جبهة التحرير الوطني» و«التجمع الوطني الديمقراطي»، ضمن مقدمة الأحزاب الفائزة بهذه الانتخابات، يمكن اعتباره مفاجأة سياسية في حدّ ذاته، بالنظر إلى أن الجبهة والتجمع، هما أكثر الأحزاب السياسية التي استهدفها الحراك الشعبي، وطالب في تظاهراته بحلهما، وحمّلهما الجزائريون جزءاً من المسؤولية عن النكبة السياسية والاقتصادية التي انتهت إليها البلاد، وتورطهما في دعم الخيارات والسياسات التي انتهجتها السلطة في العقود الماضية. إضافة إلى أن التوقعات كانت تشير إلى أن تعزّض «الجبهة» و«التجمع» إلى هزّات تنظيمية داخلية حادة ما بعد الحراك الشعبي، واعتقال وسجن كبار قيادات الحزبين، في صورة الأمينين العامين السابقين لـ«جبهة التحرير» جمال ولد عباس ومحمد جميعي، والأمين العام لـ«التجمع الديمقراطي» أحمد أويحيى، وملاحقة عدد من نواب وقيادات هذا الحزب، قد تطيح بهما في الانتخابات، لكنهما نجحا بحسب ما تظهره النتائج، ليس فقط في النجاة من هزيمة انتخابية، وإنما في الظفر بكتلة مهمة من المقاعد. على صعيد آخر، وحسابياً، تُعدّ كل «حركة البناء الوطني» التي يقترب مجموع مقاعدها من 40 مقعداً و«جبهة المستقبل» التي جمعت حتى عصر أمس 17 مقعداً، من أكثر الأحزاب التي خرجت من هذه الانتخابات رابحة سياسياً، من حيث تعزيز موقعها في الساحة وتوسيع كتلتها النيابية، مقارنة مع النتائج التي حصلت عليها في انتخابات 2017، حيث كانت «جبهة المستقبل» التي يقودها المرشح الرئاسي السابق عبد العزيز بلعيد، قد حصلت على 11 مقعداً، بينما كانت «حركة البناء» التي يقودها المرشح الرئاسي السابق عبد القادر بن قرينة قد حصلت على 14 مقعداً فقط.

بيد أن مجموعة أحزاب ناشئة كان يُتوقع أن تتيح لها الانتخابات ولادة سياسية، لم تنجح في تحقيق ذلك، إذ أظهرت النتائج الأولية للانتخابات التشريعية حصولها على عدد محدود من المقاعد، لا يؤهل بعضها لتشكيل كتلة برلمانية في البرلمان (أقل من 11 مقعداً)، على غرار «جيل جديد» و«الفجر الجديد» وحزب «صوت الشعب»، فيما شكلت النتائج صدمة كبيرة لأحزاب كانت مهمة كـ«جبهة العدالة والتنمية» التي يقودها عبد الله جاب الله، وحركة «الإصلاح والنهضة»، واستفاقت أحزاب على صدمة كبيرة بعدم حصولها على أي مقعد في الولايات التي شاركت فيها، على غرار «التحالف الوطني الجمهوري» و«تجمع أمل الجزائر»، وبقيت أحزاب أخرى في الظل، كحزب «الحرية والعدالة» و«الجزائر الجديدة» و«جبهة الحكم الراشد» و«طلائع الحريات»، حيث تسبب نظام العتبة الانتخابية المحددة بخمسة في المائة من مجموع الأصوات في كل ولاية، في خسارتها.

وبخلاف التوقعات التي كانت تشير إلى إمكانية اكتساح قوائم المستقلين بعد الإعلانات المتكررة من قبل الرئيس عبد المجيد تبون عن دعم ترشح الشباب وتوفير دعم مادي للمستقلين البالغين أقل من 40 سنة، فإن النتائج أظهرت حصول المستقلين على عدد أقل من التوقعات، على الرغم من تقدمهم في بعض الولايات، كتبيازة وبومرداس قرب العاصمة الجزائرية، وهو ما يظهر بحسب بعض المراقبين تراجعاً لافتاً للسلطة عن خيار الاستناد إلى المجتمع المدني، بسبب ضعفه الهيكلي والتنظيمي، والرفض الكبير الذي واجهه هذا الخيار من قبل القوى السياسية التي رأت فيه محاولة لتحييد الأحزاب عن دورها.

وتؤشر هذه النتائج إلى عدم وجود تغيير كبير في سلوك وقناعات الناخب الجزائري، في علاقته بالصندوق والاختيارات الانتخابية، على الرغم من كل المتغيرات التي أحدثها الحراك الشعبي، والانكشاف الكبير لأحزاب السلطة، واستمرار تأثير عوامل محلية ضاغطة على توجهات الناخبين، خصوصاً في مدن الداخل.

في السياق، اعتبر الباحث عبد الحميد براهيمي، أن «هذه النتائج هي انعكاس واضح للمقاطعة الواسعة للانتخابات، بحيث إن نفس الكتلة التي تعودت على الانتخاب، سواء التي تمثل حاضنات شعبية لأحزاب سياسية أو غيرها، هي نفسها التي توجهت إلى صناديق الاقتراع بنفس الخيارات والقناعات، وعليه فإنه من الطبيعي أن تكون النتائج نفسها التي كانت في السابق». وأوضح براهيمي لـ«العربي الجديد» أنه «إذا أخذنا كنموذج ولاية وادي سوف، فإن نسبة التصويت فيها لم تتجاوز 27,50 بالمئة، وهي النسبة الأقل في الأعوام العشرين الأخيرة، رغم اللعب على الوتر العشائري من طرف جل المترشحين والقوائم المترشحة، والإمكانيات التي جندتها السلطات لتحفيز المواطنين على المشاركة». وقال: «في اعتقادي أن هذه المقاطعة الشعبية الكبيرة تعود إلى غياب عامل الثقة في النظام الانتخابي الذي صنع من قبل السلطة وحدها من دون إشراك الطبقة السياسية».

لكن الكاتب المتخصص في الشؤون السياسية أحسن خلاص، اعتبر أن هناك متغيرات حملتها هذه الانتخابات لا يمكن الاستهانة بها. وقال لـ«العربي الجديد»: «من الناحية الظاهرية، قد تبدو النتائج دالة على اللاتغيير، لكن هناك متغيرات جديدة لا يستهان بها، منها أننا أمام موارد بشرية جديدة لدى جميع الأحزاب المتصدرة، بعد الانسحاب الاضطراري للوجوه البرلمانية القديمة، إضافة إلى أن الجمع بين كتلة مجتمع السلم وحركة البناء، وهما من التيار الإسلامي، سيحدث نوعاً من التوازن في المشهد والبرلمان، بخلاف ما كان في السابق». وأضاف أن «هناك متغيرا يخص جبهة التحرير والتجمع، بحيث إن الرئيس عبد المجيد تبون سيضطر للتعامل مع الحزبين كشريكين وليس تابعين للسلطة كما كان يتعامل معهما الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة، لأنهما نجحا من دون دعم مباشر أو رعاية من السلطة، كما كان في السابق، وهذا يفرض على الرئيس التراجع عن تجاهلهما، لأن لديهما شركاء هما في دواليب السلطة الفعلية، وستكون لهما الكلمة في تشكيل الحكومة المقبلة التي ستتقاسمها مبدئيا الكتل الموالية للرئيس والجبهة والتجمع ومجتمع السلم والبناء».

فشل الرهان على المستقلين

قال الباحث وأستاذ العلوم السياسية في جامعة تيبازة الجزائرية، زهير بوعمامة (الصورة)، إن مآلات الانتخابات النيابية التي أجريت السبت الماضي، «أثبتت أن المراهنة على المستقلين وقوى المجتمع المدني لتغيير الخارطة والمشهد السياسي، اخفقت للمرة الثانية بعد فشل التجربة في الاستحقاق على الدستور». وأضاف لـ«العربي الجديد»، أن «تصور البعض أن المستقلين يمكن أن يؤدوا أدواراً تعبوية تستقطب الجمهور، كان توقعا خاطئا».

تؤشر النتائج لعدم حدوث تغيير كبير في قناعات الناخب الجزائري (مصعب الرويبي/الأناضول)

السودان يستعد لرفع دعوى بشأن سد النهضة

مصر تشكو «الأضرار الكارثية» لمجلس الأمن

تضغط مصر، عبر شكوى وجهتها إلى مجلس الأمن بشأن «الأضرار الكارثية» لسد النهضة الإثيوبي، على الدول الغربية من أجل الانخراط في المفاوضات

القاهرة، الخرطوم ـ **العربي الجديد**

بالتزامن مع بدء اتصالات جديدة لمحاولة عقد جولة مفاوضات جديدة حول قضية سد النهضة، بين مصر والسودان وإثيوبيا، يحاول خلالها، بحسب مصادر دبلوماسية مصرية، الاتحاد الأفريقي الانطلاق من الخرطوم للتوصل إلى جدول أعمال يمكن التأسيس عليه للاجتماع والتفاوض، أرسلت مصر، يوم الجمعة الماضي، ثاني خطاب إلى مجلس الأمن خلال العام الحالي، للتأكيد على نواياها السلمية، ونأيها عن الحل العسكري، ورغبتها في الالتزام بالمسار التفاوضي لأبعد ما يمكن الوصول إليه. وتواصل مصر الرهان على ضرورة تدخل القوى العظمى، وبالأخص الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، بعيداً عن الصين وروسيا، لإقناع إثيوبيا بالتوصل إلى اتفاق نهائي وملزم على قواعد الملء والتشغيل، سواء قبل إتمام الملء الثاني في 22 يوليو/تموز المقبل، أو بعده.

في هذه الأثناء، تلقت القاهرة دعماً قوياً من الخرطوم، في توجهها إلى مجلس الأمن الدولي. وأعلن وزير الري السوداني ياسر عباس، خلال مؤتمر صحافي في الخرطوم أمس الإثنين، قبول بلاده باتفاق مرحلي جزئي للملء قبل تشغيل سد النهضة، لكنه وضع 3 شروط، هي التوقيع على ما تم الاتفاق عليه سابقاً، وضمان استمرارية التفاوض، وأن يكون التفاوض وفق سقف زمني. ولفت إلى أن السودان بصدد التوجه إلى مجلس الأمن بشأن ملف السد، موضحاً «جهزنا خطواتنا القانونية بشأن سد النهضة وننتظر الوقت المناسب لرفع دعوى ضد إثيوبيا». وأشار إلى أن أديس أبابا «اتخذت قرار الملء الثاني لسد النهضة، وبدأت في إجراءات عملية بتعلية الممرات». وأعلن أن السودان يقبل اتفاقاً مرحلياً مشروطاً بشأن سد النهضة بسبب اقتراب التعبئة الثانية، لكنه شدد على رفض مقترح إثيوبي لمناقشة قسمة مياه النيل، معتبراً أن مطالبة إثيوبيا بضم قضية تقاسم المياه إلى ملف سد النهضة مطلب تعجيزي.

وجاء في الخطاب الذي أرسله وزير الخارجية المصري سامح شكري للجهات الأممية، وعلى رأسها ممثل إستونيا الرئيس الحالي لمجلس الأمن سفين يورغنسون، تحذيرات مصرية متكررة من الإضرار بالأمن والسلم في المنطقة كلها إذا أصرت إثيوبيا على تعنتها، والملء الثاني دون اتفاق كامل مع دولتي المصب. كما اتهم الخطاب أديس أبابا بالتسبب في أضرار استراتيجية جسيمة بحياة الشعبين المصري والسوداني.

وجاء في الخطاب، الذي حصلت «العربي الجديد» على نسخة منه، أن «مصر اختارت مرة أخرى لفت انتباه مجلس الأمن الدولي إلى هذه المسألة، في ضوء مسؤوليته عن الحفاظ على السلام الدولي ومواجهة التعنت المستمر وسلوك إثيوبيا الأحادي، مجسداً في تصميمها على ملء وتشغيل سد النهضة، بغض النظر عن تأثيره على مصر والسودان، ما قد تكون له تداعيات خطيرة، تهدد السلام والأمن في جميع أنحاء المنطقة. وإن تجنب هذا الاحتمال يتطلب مشاركة نشطة من المجتمع الدولي للتوصل إلى تسوية سلمية لهذه المسألة».

ودعت القاهرة صراحة إلى الضغط لاستئناف المفاوضات، قائلة: «يجب التغلب على القصور الحالي في إحراز تقدم في المفاوضات». وأشارت إلى أن «إثيوبيا، خلال الجولات المتعاقبة من المفاوضات، رفضت باستمرار مقترحات مصر التي كانت تستند إلى مبادئ القانون الدولي المعمول بها، والتي سعت للتوصل إلى اتفاق عادل ومربح للجميع، يضمن أن تحقق إثيوبيا أهدافها الإنمائية، مع تقليل الآثار السلبية لسد النهضة. وأن مصر قدمت مقترحات لا حصر لها، تضمن أن تولد إثيوبيا الطاقة الكهرومائية من سد النهضة بسرعة وكفاءة، وبشكل مستدام في جميع الظروف الهيدرولوجية، بما في ذلك فترات الجفاف الشديدة والممتدة». وشكت مصر رفض إثيوبيا جميع المقترحات ومشاريع الاتفاقيات التي طورها الشركاء الدوليون، الذين حاولوا مساعدة الدول الثلاث في التوصل إلى اتفاق، مثل الولايات المتحدة في العام 2020، والتي وقعتها القاهرة منفردة بالأحرف الأولى كدليل على حسن النية. وشددت على أن «عدم التوصل إلى اتفاق حول أكبر مرفق للطاقة الكهرومائية في أفريقيا، يمكن أن يكون له آثار اجتماعية واقتصادية كبيرة -إن لم تكن كارثية- على مصر».

حذرت مصر من أثر الملء الأحادي للسد (خالد دسوقي/فرانس برس)

> تحذير مصري من الإضرار بالأمن والسلم في المنطقة

وفي محاولة لتحسين الأداء التعريفي بالوضع المصري الحقيقي في القضية، أرفقت وزارة الخارجية بخطابها عدة مذكرات فنية تؤكد الأضرار الجسيمة التي ستلحق بالشعب المصري جراء مشروع السد. وقالت: «على الرغم من جهود مصر المستمرة لاتخاذ تدابير احترازية للتخفيف من الآثار الضارة لملء وتشغيل سد النهضة، فإن كل جانب من جوانب الحياة في مصر يمكن أن يتأثر سلبًا بسبب الأثر التراكمي للملء أحادي الجانب، وصولاً إلى تخزين 50 مليار متر مكعب. فمن المقلق للغاية أن إثيوبيا سعت إلى استغلال مفاوضات سد النهضة من أجل تكريس حق غير مقيد، في إنشاء المزيد من محطات المياه من جانب واحد، والقيام بالتطويرات المستقبلية على طول مجرى النيل الأزرق وعبر الأنهار الأخرى العابرة للحدود التي تشاركها مع جيرانها».

وفي إطار نفي مصر عن نفسها محاولات إثيوبيا أن تلصق بها أوصاف الاحتكار ورفض التنمية للآخرين، قال الخطاب، في فقرة جديدة على سابقيه، إنه «بالنسبة لمصر، تتمتع جميع الدول المشاطئة لحوض النيل -بما في ذلك إثيوبيا- بحق غير قابل للتصرف في التمتع بمزايا نهر النيل، ومع ذلك يجب ممارسة هذا الحق وفقاً لقواعد القانون الدولي المعمول بها، ولا سيما مبادئ الإخطار المسبق والتشاور، والاستخدام العادل والمعقول لمجاري المياه الدولية، والالتزامات بحماية النظام البيئي المشاطئ، ومنع فرض الإضرار». وانتقدت «سعي إثيوبيا لفرض سيطرة مادية على النيل الأزرق، حتى لو كان ذلك على حساب دول المصب، واستغلال موقعها كدولة منبع، ما يهدد بخلق حالة لا يمكن قبولها من الناحية الاستراتيجية، حيث تتعرض المصالح الأمنية القومية الأساسية لمصر للخطر، بصفتها أمة تعتمد كليًا على نهر النيل كمصدر رزقها الوحيد».

وشددت المصادر على أن تحقيق أي إنجاز في مفاوضات السد بات مرتبطاً بتدخل أجنبي كبير ومؤثر لعملية وساطة شاملة على المستويين السياسي والفني، وأنه من الصعب تصور نجاح مسار المفاوضات الأفريقية، التي يحاول الاتحاد إحياءها حالياً، وأن القاهرة مؤمنة بأن حالة الضبابية التي تخيم على مصير المفاوضات لن تنتهي إلا بقرار من مجلس الأمن. وأكدت المصادر أن تحويل دفة التحرك المصري من السلمية والدبلوماسية إلى أي مسار آخر «مرتبط بشكل أساسي بوقوع الضرر الحتمي، وهو أمر لم يحدث حتى الآن، وليس من المتصور أن يحدث خلال فترة الملء الثاني»، وبالتالي فحتى إذا أتمت إثيوبيا الملء فعلياً الشهر المقبل، وفقاً للمعلومات التي تلقتها القاهرة والخرطوم من أديس أبابا، فسوف تستمر محاولات التفاوض، ليس فقط بسبب تمسك مصر بصورتها كدولة مسالمة تحترم الشرعية الدولية، ولكن أيضاً لتفويت الفرصة على إثيوبيا، التي تاجرت بصورة واضحة في الأروقة الدبلوماسية بالتهديدات المصرية الأخيرة، لتكرس صورتها كطرف أضعف.

وسبق أن كشفت مصادر، لـ«العربي الجديد»، أن مصر كلفت الفريق الفني لها، برئاسة وزير الري محمد عبدالعاطي، «بترجمة عملية لعبارة الضرر غير المحتمل»، التي أصبحت بالفعل هي الخط الأحمر الجديد لمصر في القضية، بحيث يتم تحديد جدول رقمي بالواردات المائية المتوقعة من النيل لمصر خلال العامين الحالي والمقبل بفتراتهما المختلفة، وحساب حجم الضرر الذي يمكن استيعابه وتعويضه بالأدوات الفنية المتاحة، مثل مشروعات تبطين الترع وتحلية المياه والسياسات والقرارات القائمة بشأن تقليص مساحات المزروعات الشرهة للمياه. وذكرت المصادر أن الفريق الفني أكد أن مصر يمكنها بسهولة تعويض النقص حتى خمسة مليارات متر مكعب في حصتها الواردة إلى بحيرة ناصر، لكن نقص أي كمية أكبر من ذلك سيؤدي إلى مشاكل لا تُحمد عقباها، خاصة في فترات الجفاف الممتد.